في جلسة عاصفة شهدت انسحاب 6 نواب أثناء التصويت

«الأمة» يصوت بعدم دستورية استجواب المويزري لرئيس الوزراء ويرفعه من جدول الأعمال

ربيع سكر ورياض عواد

الغانم يترأس الجلسة

- رفض توصية اللجنة الصحية بإلغاء قرار دمج «الهيكلة» بـ «القوى العاملة»
- انسحاب 6 نواب من القاعة عند التصويت على تقرير عدم دستورية استجواب المويزري
- المجلس وافق على تقرير التشريعية بعدم دستورية استجواب المويزري بأغلبية 41 صوتا ورفض 16 فقط

صوت مجلس الأمة في جلسته أمس بعدم دستورية استجواب النائب شعيب المويزري لرئيس مجلس الوزراء ، وأعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم عن رفع الاستجواب من جدول الأعمال ، واثناء التصويت انسحب النواب عبدالوهاب البابطين وشعيب المويزري وعبدالله فهاد وثامر السويط وعبدالكريم الكندري و رياض العدساني من القاعة، ثم رفع الغانم الجلسة نهائيا الى يوم 5 مارس المقبل ،

وخلال جلسة الامس أقر المجلس بالإجماع اقتراحا بقانون يرفع مدة الطعن على أحكام التمييز من 30 إلى 60 يوما بإجماع الأعضاء البالغ عددهم 59 عضواً وأحاله إلى الحكومة.

ورفض المجلس إلغاء قرار دمج «الهيكلة» بـ«القوى العاملة» وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 20 من 45 عضوا على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الصحية. وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 20 من 45 عضوا على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الصحية.

ودارت احداث الجلسة كالتالي :

افتتح رئيس مجلس الامة الجلسة في التاسعة والنصف صباحا، وتلا الامين العام اسماء الحضور، وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية بشأن تعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية.

عبدالله الرومي: نحن مجلس عمله الاساسي تشريع ورقابة، وهذا الاقتراح انا تقدمت به مارس 2017، وهو على جدول الاعمال منذ نوفمبر 2011، الان انظر بطء الانجاز رغم ان القانون من مادة واحدة، وان كنا نود الاسراع بالتشريع علينا الالتزام باجتماعات اللجان ثانيا حين تدرج على جدول الاعمال علينا الاسراع بنقاشها، ولكون بعض المقترحات مجردة من الشعبية فلا يوليها النواب اهتمام، وهذا القانون يزيد فترة الطعن بالتمييز من 30 يوم الى 60 يوم، وهذا ليس تأخير للعدالة انما محاكم التمييز هي محاكم وقاية، كما ان الدولة عاجزة عن طباعة الحكم في ظرف اسبوعين، ويا وزير العدل نحن على ثقة بك عليك حل مسألة الطباعة وهذا الامر ما حدا بنا لتقديم هذا التعديل، ولولا هذه المشكلة لما احتجنا التعديل، وهل طلبتم ميزانية لتوفير طباعين او اجهزة رغم اننا دولة غنية وتتوفر فيها اجهزة التكنولوجيا، ومعيار العدالة في هذه الحالة يكون سلبي امام دول العالم، ومن المعيب الا يطبع الحكم الا بعد شهور.

عادل الدمخي: يجب ان نتطور الى خاصية مراسلة المواطنين بالاحكام القضائية عبر الايميل الالكتروني طبقا للرقم المدني، ومن غير المقبول عدم حل عقبة طباعة الاحكام، لافتا الى اهمية التعديل التشريعي اليوم، لحل الكثير من العقبات.

محمد الدلال: هذا قانون مستحق لتنظيم الاجراءات القضائية، وهذه المدة نحتاجها لان طباعة احكام الاستئناف تأتي متأخرة وتعطل اعمال التمييز.

اسامة الشاهين: هذا القانون ايجابي، وايضا نتمنى نحقق في هذه السنة تقدما في اصلاحات للقطاع القضائي، مثل الاستقلال المالي والاداري للقضاء، وتكويت القضاء.

عدنان عبدالصمد: من الخطر السكوت على ان لا حكم بعد قضية التمييز، والوضع الحالي يعيق العدالة لان يرسخ بتات الحكم رغم صدور ما ينافي الحقيقة، وفي الصيف الماضي وعد النائب العام بتصريح خاص ل "جريدة الجريدة» ادراج درجة تقاضي جديدة بعد التمييز في حال صدور معلومات تتعارض مع حكم التمييز، وهذا بالفعل ترسيخ للعدالة، ونتمنى من الحكومة الاستعجال بتقديم مثل هذا التعديل، وهناك ظروف قد تعرض احكام التمييز للاخطاء خاصة تأثيرات الرأي العام على الاحكام، وهناك قوانين مهمة يجب استصدارها مثل مخاصمة القضاء، وحتى الان هذا الامر منسي وكنا على وشك اصدار في مجلس سابق، وانا واثق ان هذا القانون محل اتفاق نيابي وقضائي، وهذا لا يعني طعن في القضاء، انما الممارسات تظهر الثغرات التي يواجهها القضاء.

عبدالكريم الكندري: ظاهر الغاية التشريعية هي زيادة الضمانات في الطعن بالاحكام لان محكمة التمييز هي اخر درجات التقاضي، وهناك رأيين متعارضين، فقد يكون طرف يتحرى فوات فرصة الطعن بالتمييز على الطرف الاخر، اما الطرف الاخر فقد يحتاج مدة اطول للطعن، والمسألة يمكن حلها من خلال اختصار الدورة المستندية للقضاء، اما ما بعد حكم التمييز في حال صدور معلومات تعيب حكم التمييز فهو رأي وجيه، ولذا جاء مني اقتراح اعادة التماس النظر في حكم التمييز، وهذا امر معمول به في دول العالم ولكننا في الكويت نعاني منه فراغ تشريعي، وهذا الامر موجود في اللجنة التشريعية، وفي حال اكتشاف اخطاء بالحكم يجوز الطعن من جديد وفتح القضية، وهذه الدرجة موجودة في الاحكام الادارية والتجارية انما القضايا الجنائية تعاني منه الفراغ التشريعي.وقال النائب عبدالله الرومي: نحن مجلس عمله الأساسي التشريع والرقابة وأنا قدمت الاقتراح الذي نناقشه الآن بتاريخ 15/11/2017 ما يؤكد البطء وعلينا تسريع آلية القوانين.

وأضاف: اقتراح زيادة مدة الطعن في التمييز من 30 الى 60 يوما لأن التمييز تنظر في الأخطاء التي وقعت في الحكم ورغم الميزانية الكبيرة التي لدينا لكننا عاجزون أن نطبع الحكم في أسبوع أو أسبوعين، ونحن ثقتنا كبيرة في وزير العدل أن ينهي هذه المشكلة ولولا تأخر الطباعة لما طلبنا رفع مد الطعن في التمييز إلى 60 يوما.

وقال النائب صالح عاشور: كان الأولى أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتفادي التأخر في طباعة الأحكام ومد الطعن في التمييز إلى 60 يوما.

وتابع: تخلف إداري.. استمرار القصور بخصوص تأخر طباعة الحكم في حين تطالب الحكومة بـ«حكومة إلكترونية».

وأضاف: نخشى أن تكون مدة 60 يوما غير كافية أيضا.

بدوره، قال النائب عادل الدمخي إن في التمديد مصلحة للمتحاكمين ولكن لماذا هذا التأخير ووزارة العدل لا تزال تتكلم عن مشكلة طباعين وهناك اقتراح أن يكون «ايميل» إلكتروني لكل مواطن أشبه بالرقم المدني ليصل للمواطن أي اعلان أو توجيه.، لافتا الى ان «مسألة عنوان البيت والمحل وسواهما قد انتهت».

وأشار النائب محمد الدلال الى أن فترة التمييز 60 يوما مستحقة وهذا التعديل يعطي حقوقا أفضل نظرا لتأخر طباعة الأحكام ما يقلص الوقت لتقديم الإجراء.

من جانبه، أشار الشاهين الى أن التعديل ينسجم مع حريات توسيع التقاضي، ونحن نحتاج الى إصلاح السلطة القضائية ومنها تعديل المحكمة الدستورية.

وقال النائب عدنان عبد الصمد إن الأمر المستغرب أنه إذا صدر حكم تمييز بإعدام شخص بتهمة القتل ثم جاء القاتل الحقيقي واعترف بالجريمة تقول المحكمة إن الحكم قد صدر ولا تتمكن من تغييره، سائلا: أين قانون مخاصمة القضاء الذي بات منسيا.

وأشار عبدالصمد الى ان النائب العام وعد في تصريح صحافي أن يدرس حكم بعد التمييز إذا ثبت أنه خاطئ فأرجو سرعة إرسال هذا المشروع وأرجو أن يوجه المجلس لاستعجاله.

من جهت، قال النائب عبدالكريم الكندري: علينا ضبط الدورة المستندية وبالتالي لا نحتاج إلى تعديلات على القوانين ولكن ماذا عن ما بعد حكم التمييز إذا ثبت أن الحكم خاطئ نتيجة لمعلومات خاطئة وقدمت اقتراحا لالتماس إعادة النظر في التمييز.

وأشار مقرر اللجنة التشريعية النائب خليل أبل الى أن إعادة النظر في التمييز ومخاصمة القضاء من ضمن أولويات اللجنة، مشيرا الى اننا سنشرع في مناقشة «المخاصمة» أما «إعادة النظر في التمييز» فالحكومة تتفق مع الفكرة والاختلاف في المدة والآلية وهناك 5 او 6 اقتراحات موجودة في المضمون ونحن لسنا بحاجة الى المشروع الحكومي.

بدوره، قال وزير العدل فهد العفاسي إن التعديل في الجانب الموضوعي وليس الهدف الطباعون أو الإعلان لأن الإعلان الإلكتروني تم تعميمه على الإدارات الحكومية والشركات، ونحن نتكلم عن نقطة قانونية ويحتاج المتقاضي لفترة لبحث إجراءات التقاضي وتقديم الطعن في التمييز.

ووافق المجلس على توصية لاستعجال الحكومة بتقديم مشروعها بشأن الطعن بعد التمييز إذا ظهرت أدلة جديدة بعد حكم التمييز.

ووافق مجلس الأمة بالإجماع على تقرير اللجنة التشريعية البرلمانية بخصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يرفع مدة الطعن على أحكام التمييز من 30 إلى 60 يوما في مداولتيه وأحاله الى الحكومة.

مطالبات نيابية للحكومة بتقديم مبررات مقنعة لـ«دمج ونقل اختصاصات هيكلة القوى العاملة»

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير «الصحة البرلمانية» بشأن دمج ونقل اختصاصات هيكلة القوى العاملة.

وقال النائب علي الدقباسي: آسف لوجود من يريد معاملة الموظف الكويتي كالوافد من حيث استخراج تصريح عمل.. وفي هذا «تطفيش» للعمالة الوطنية خصوصا أن الوافدين عددهم 3 ملايين.

وأضاف: نحن بحاجة لدعم المواطنين العاملين في القطاع الخاص وليس «تطفيشهم».

من جانبه، قال النائب محمد الدلال إن توجه الكويتيين الى القطاع الخاص سيفعل الدولة واقتصادها وينمي العقل والإدارة الحسنة، مؤكدا انه يجب الاهتمام بتوظيف الكويتيين في القطاع الخاص وآلية الدمج لم تتم بشكل صحيح.

وتابع: إن وجود برنامج إعادة الهيكلة بخبراته وأفكاره مهم جدا وهذا ليس وقت الدمج ويجب إعادة النظر في القرار.

من ناحيته، أشار النائب مبارك الحجرف الى ان الدمج رسالة سلبية لا تتسم مع ما تقوله الحكومة بخصوص توجه الكويتيين نحو القطاع الخاص.

وقال النائب صالح عاشور إن الحكومة عكس التيار الشعبي فبدلا من معالجة القضية الإسكانية بصورة جدية تذهب الى دمج القوى العاملة مع برنامج الهيكلة.

بدوره، سأل الدمخي: لماذا التشدد مع القطاع الخاص لدرجة أن الكويتيين هاجروا بكثرة من القطاع الخاص إلى العام؟!

وتابع: كنا روادا في دعم الخاص الآن نتأخر وهذا الدمج يضر العمالة الوطنية وأدعو رئيس مجلس الوزراء الى الاهتمام بملف القطاع الخاص وتطوير العمالة الوطنية وتشجعيها بدلا من ملاحقة الكويتيين بأنهم يستغلون القطاع الخاص للحصول على دعم العمالة والكشف يتم على الشركات الخاصة بطريقة بوليسية.

وأشار الرومي الى انه بدلا من تطوير جهاز إعادة الهيكلة تم إلحاقه بالقوى العاملة... وبدلا من تطوير هذا الجهاز يتم دمجه في جهاز متخم بالمشاكل والصراعات، مضيفا: الدولة لا تزال عاجزة عن حل مشاكل العمالة الوافدة وهذا ليس ذنب العمالة وإنما ذنب من قام بالاتجار بها.

وقالت النائب صفاء الهاشم: المادتين 50 و73 من الدستور منحتا الوزير حقوقا أصيلة والوزيرة لديها حقوق في اتخاذ أي قرار ولماذا نحرمها من اتخاذ هذا القرار.. ولماذا نناقش هذا الموضوع هل لأن هناك أحد القياديات الإخوانية تقود حملة مشبوهة بهذا الأمر.

وأشار النائب عبدالكريم الكندري عبر نقطة نظام الى ان أي أحد لديه قناعة في أي موضوع له أن يقول ما يريد ولا يجوز التشكيك بالناس وكل من يقف وراء هذا الموضوع أطراف وأشخاص معروفون وجمعيات نفع عام كجمعية المحامين.

قال الدلال: أنا لدي 418 شخصا من جماعة إعادة الهيكلة فهل كلهم «إخوان»؟!... وهل صالح عاشور «إخوان»؟!.

وردت الهاشم بالقول: لا أحد يشكك بالكويتيين ولا يزايد أحد بأنه يدافع عن الشباب وغيره لا يفعل ذلك، لكن نحن نتحدث عن حملات غير مبررة تجعلنا نضع عدة علامات استفهام وهذا رأيي ولا يحجر عليه أحد.

من جانبه، قال النائب صلاح خورشيد: إذا كانت الحكومة حريصة على توفير الوظائف لأبنائنا فعليها إنجاز المشاريع التنموية وأن تستعجل تقديم مشاريع رؤية 2030 وتطوير الجزر ومدينة الحرير.. لافتا الى أنه حتى اليوم لم ترفع الحكومة نسبة أبنائنا في القطاع الخاص وأنا اعتقد أن قرار الدمج خاطئ.

وقال النائب خليل أبل: قد تكون ثلاثة أرباع شهادات الوافدين مضروبة، مشيرا الى انه لا توجد جهة في الدولة تراقب شهادات الوافدين.

بدوره، قال النائب أحمد الفضل إن على الوزيرة أن تبين لنا ماهي الفائدة من الدمج والضرر من عدمه.

وسأل النائب حمدان العازمي: لماذا تخل الحكومة بتعهدها السابق بشأن عدم دمج الهيكلة والقوى العاملة ولم تلتزم، والوزيرة حتى الآن لم تبين لنا السلبيات والإيجابيات وكذلك أعضاء اللجنة الصحية لم يبينوا لنا أضرار الدمج.

وقال النائب عبدالله فهاد: الحكومة في بداية إنشاء برنامج إعادة الهيكلة كان لديها حماس منقطع النظير لانخراط الشباب في القطاع الخاص، واليوم نحن أمام معادلة معكوسة بنية دمج هذا البرنامج بعد خمس سنوات في هيئة القوى العاملة.

وأشار النائب خليل الصالح الى أن جهاز «الهيكلة» اجتهد ولكنه لن يستطيع الوصول لنتيجة ولم يستطع وضع حلول لأهم قضية بحماية المواطنين في القطاع الخاص.

من جانبه، قال النائب محمد الهدية إن هذا الموضوع يبين التزام وتعاون الحكومة مع المجلس، وللأسف الحكومة لم تنتظر تقرير اللجنة الصحية قبل اتخاذها قرار الدمج، متسائلا: الآن استوعبت الحكومة وبعد 18 عاما أن الهيكلة بحاجة للدمج مع هيئة القوى العاملة؟.

وقال عبدالصمد: نحن في لجنة الميزانيات سبق وأن أوصينا ديوان المحاسبة لإعداد دراسة بشأن الجهات الحكومية المتشابهة لدمجها وقد أصدر الديوان توصية بدمج هيئة القرآن لوزارة الأوقاف ودمج القوى العاملة لوزارة الشؤون ودمج اللجنة المركزية لأعمال البيئة بهيئة البيئة.

وأضاف: لجنة الميزانيات أيدت الدمج مع وضع ضوابط بالحفاظ على المراكز المالية والقانونية للعاملين في الجهات المدمجة.

جانب من الجلسة أمس